حذفه لان كلا في البيع في الذمة بلفظ البيع وهو لا يشترط فيه
ذلك بل يصح وان لم يصح السلم الجارية وولدها مثلا ولو لوكيل
وبالقوت فان هذا اذا وصف وعقد بلفظ البيع يصح وان
عقد بلفظ السلم فانه لا يصح بلفظ السلم كان الاولى حذفه
لما تقدم لان السلم له احكام والبيع في الذمة له احكام فاحكام
السلم يشترط قبض راس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه
ولا الحوالة به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن في البيع في الذمة
ولا يشترط قبض الثمن في المجلس اذا وجدت الصفة المتعلق
بالمحذوف لا يجاز لانه جاز مطلقا وجدت الصفة او لا وتقدير
المحذوف ويلزم المشتري قوله اذا وجدت الصفة والا فلا
يلزمه قوله بل له الخيار مع بقية شروطه لو كان الاولى
حذفه لانه بناه على ان المراد عقد السلم وقد عرفت ان المراد عقد
البيع لم تشاهد الا هو تفسير لغاية فيشمل الصورتين اللتين
في المتن والشرح قيدا في الثانية فيقتضي الاولى ان لا تصح
مطلقا وان شوهدت وليس كذلك بل على التفصيل فالوجه
الاولى الا ان يقال انه حذف من الاول لدلالة الثاني
فلا يصح بيع المتحنث الجاهد المكره مع ما في نا في المتن
فالاولى حذفه وكذا الدهن المفصل للخلاف فيه بايع
خبز المجنون الجامد فلا يصح بيعه كالمجنون بالرماد والسرجين
نعم يصح بيع الاتنة الماخوذة منه ولا تنجس ما اصابها مع
الوطوبة ولا البايع القليل الذي فيها ويعفى عن الاجر المجنون
بما يا الرماد في بنا المسجد وممشاتها ولا يتنجس مع الوطوبة
منتفع به اي ولو في الاخرة كالعبد الزمن للعتق بخلاف الحمار
الزمن اي ان يكون الزمانة فسر بذلك لان كلام المتن قاصر
على المملك فاشار الى ان المدار على الولاية بملك او ولاية كالاب
والجد

والجد والوصي مثلا او اذن من الشارع كالملتقط فيما يخاف
فساده فله بيعه والظاهر بغير جنس حقه فله بيعه بجنس حقه
ثم يتملكه في بيع غير ضمني الخ ومثل البيع الضمني ما كان المقصد
منه العتق او كان اشترى اصله او فرعه او من شهد بحريته او
اقر بها فلا يشترط القدرة على التسلم لان القصد العتق
ان احتاج الى المؤنة ولو تحملها البايع جزء معين اي بالشخص
كن هنا الى هنا اما المعين بالقدر كالنصف ونحوه فيصح ويكون
شريكا واما المبهم كجزء من الانا مثلا فباطل للجهل العلم
به عينا وقدرا وصفة الخ اعترض بانه ليس لنا بيع يشترط فيه
ذلك فلا بد من تاويل بان يقال العلم به عينا اي فقط في بيع
لم يختلط بغيره كما ياتي في قوله وتكفي معاينة عوض عن العلم
بقدره الخ وقوله وقدرا اي مع العين اي في البيع المختلط بغيره
كما ياتي في قوله ويصح بيع صاع من صبرة الخ وقوله وصفة
اي مع القدر وذلك في الذمة كما ياتي في السلم وكما تقدم في
المتن فلا بد من هذا التاويل ويصح كان الاولى الاتيان
بالفا لانه شروع في فروع ثمانية الثلاثة الاول على منطوق
الشرط والخمسة بعدها على المفهوم فان عين البراحي
والفرق بين هذه والصورة الباطلة انه هنا لما كان البيت
معينا والبر معينا ويمكن الاخذ قبل تلف البيت والبر سهل
الامر فيها بخلاف الاولى فان المعلوم البيت فقط والبر
مجهول لانه غايب في الذمة فكثر الجهل فضر للانس بكونه
وكذا العذيب لصوته وكذا القرد للحراسة والهرة الاهلية
لدفع الفار واما الوحشية فان كان يوخذ منها الفار يصح والا
فلا وكذا البربوع والضب والعلق لمص الدم والدود للعزف
تنبيه سكت المصنف الرافعي عن التصريح والاظهر معلوم ضمنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)